



The Ottoman Capture of Constantinople and Its Implications for the Modern World: A Geopolitical Analysis

Khalid Eisay Alhadi Salim¹, Fatimah Ali Salem Khalafullah^{2*}

^{1,2} Department of History, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

الفتح العثماني للقسطنطينية 1453م، وتأثيراته على العالم الحديث:
قراءة جيوبوليتيكية

خالد عيسى الهادي سالم¹، فاطمة علي سالم خلف الله^{2*}
^{2,1} قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: fatimasalem@bwu.edu.ly

Received: November 15, 2025

Accepted: January 30, 2026

Published: February 09, 2026

Abstract:

This research examines the Ottoman conquest of Constantinople in 1453 as a pivotal event in modern world history, based on a geopolitical reading that seeks to analyze its strategic dimensions and structural effects in shaping the modern international system. The study is based on the fundamental premise that this conquest was not merely a limited and sudden military or political event, but rather a gradual and cumulative process that lasted for several years and contributed to a comprehensive redistribution of centers of power and geographical control at the regional and global levels. The research also discusses the transformations brought about by the conquest in the structure of the Ottoman state and authority, and the demographic consequences resulting from it by linking the historical transformation with contemporary geopolitical developments. This conquest established the model of the multi-ethnic and multi-religious Ottoman Empire. The research concludes that the Ottoman conquest of Constantinople represents a key point in the formation of the modern world, and that reading and approaching it from a geopolitical perspective provides us with a deeper understanding of the interactions between geography, military power, and historical transformations, explaining the continuing influence of this event on political, economic, and international ideological structures to the present day.

Keywords: Constantinople, Ottoman Empire, geopolitics, Mehmed the Conqueror, modern world.

المخلص

يتناول هذا البحث الفتح العثماني للقسطنطينية سنة 1453 م بوصفه حدثاً مفصلياً في تاريخ العالم الحديث، انطلاقاً من قراءة جيوبوليتيكية تسعى إلى تحليل أبعاده الاستراتيجية وتأثيراته البنوية في تشكيل النظام الدولي الحديث. وينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن هذا الفتح لم يكن مجرد حدث عسكري أو سياسي محدود ومفاجئ، بل كان عملية تصاعدية، وتراكمية استمرت لعدة سنوات، وساهمت في إعادة توزيع شاملة لمراكز القوة والتحكم الجغرافي في المجالين الإقليمي والعالمي.

كما يناقش البحث التحولات التي أحدثها الفتح في بيئة الدولة والسلطة العثمانية، والنتائج الديمغرافية الناجمة عنه من خلال الربط بين التحول التاريخي والامتدادات الجيوبوليتيكية المعاصرة، لقد رسخ هذا الفتح نموذج الإمبراطورية العثمانية متعددة الأعراق والديانات. ويخلص البحث إلى أن الفتح العثماني للقسطنطينية يمثل نقطة أساسية في مسار تشكيل العالم الحديث، وأن قراءته ومقارنته من خلال منظور جيوبوليتيكي يوفر لنا فهماً أعمق للتفاعلات بين الجغرافيا والقوة العسكرية والتحولات التاريخية، ويفسر لنا استمرار تأثير هذا الحدث في البنى السياسية والاقتصادية وكذلك الإيديولوجية الدولية حتى الوقت الحالي.

الكلمات المفتاحية: القسطنطينية، الدولة العثمانية، الجيوبوليتيك، محمد الفاتح، العالم الحديث.

مقدمة:

من المعلومات الموثقة في السجلات التاريخية، والعسكرية، والجغرافية إن فتح القسطنطينية على يد العثمانيين في عام 1453 م¹، مثل حدثاً عالمياً، ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية: أولاً، أنه أعلن نهاية العصر الوسيط، وبداية العصر الحديث في العالم. وثانياً، أدى إلى إحداث تغيير في ميزان القوى منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، فعندما بسط العثمانيون سيطرتهم على آسيا الصغرى، باتوا يتحركون (طولاً وعرضاً) في حوض البحر الأبيض المتوسط، وشرق أوروبا، والمشرق العربي، وشمال إفريقيا، وبالتالي صاروا ينافسون المدن التجارية الإيطالية، وكذا إسبانيا والبرتغال في المنطقة. وثالثاً، ثمة تغييرات أساسية أخرى مصاحبة، ارتبطت بشكل مباشر بالبنية الاجتماعية؛ والاقتصادية؛ والدينية للشعوب الأقاليم التي حكمها العثمانيون.

وتتبع أهمية هذا الموضوع من كونه لا يمكن فهم فتح القسطنطينية فهماً دقيقاً بمعزل عن أبعاده الجيوبولتيكية²؛ إذ لعب الموقع الجغرافي للمدينة دوراً محورياً في تشكيل الصراع حولها، سواء في العصور الإسلامية المبكرة أو في مرحلة التوسع العثماني. كما أن هذا الفتح أسهم في إعادة رسم موازين القوى في شرق البحر المتوسط، وأثر في حركة التجارة الدولية، وأسهم بصورة غير مباشرة في انطلاق الكشوف الجغرافية الأوروبية.

- إشكالية البحث:

ينطلق هذا البحث من إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى أسهم العامل الجيوبولتيكي في نجاح العثمانيين في فتح القسطنطينية سنة 1453م، وما أبرز الآثار السياسية والاقتصادية والفكرية التي ترتبت على هذا الفتح في عالم القرن الخامس عشر؟

- أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في:

1. إبراز الدور الجيوبولتيكي في تفسير فتح القسطنطينية، بعيداً عن السرد الوصفي التقليدي.
2. تقديم قراءة نقدية لمصادر الفتح بين الروايات الإسلامية والبيزنطية والغربية.
3. بيان الآثار العالمية للفتح، وليس الاكتفاء بإطاره العسكري المحلي.

- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- تحليل محاولات المسلمين المبكرة لفتح القسطنطينية في ضوء المعطيات السياسية والعسكرية.
- تفسير نجاح العثمانيين في فتح المدينة تفسيراً علمياً يعتمد على الجغرافيا السياسية.
- رصد أهم الآثار المترتبة على فتح القسطنطينية في القرن الخامس عشر.

¹ القسطنطينية: نسبة إلى الإمبراطور الروماني قسطنطين الأكبر، والذي أختارها في نحو عام 306 م لتكون حاضرة لدولته. وتمتاز المدينة بموقعها الجغرافي الفريد فهي تقع عند نقطة الالتقاء بين قارتي آسيا وأوروبا، ويحيط بها الماء من ثلاث جهات البحر الأسود أو القرن الذهبي من الشمال؛ ومضيق البسفور من الشرق؛ وبحر مرمرة من الجنوب. وقد عمل قسطنطين ومن جاء بعده من الأباطرة على تقوية دفاعات المدينة، ببناء الأسوار العالية، والحصون المنيعة، هذا، وقد ظلت القسطنطينية ولمدة ألف عام عاصمة للدولة البيزنطية، وقد امتلأت بالمباني الواسعة، والبوابات الكبيرة، والكنائس، ولعل أشهرها أيا صوفيا، والملاعب، والحمامات. القمرائني، سليمان، التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية، دار صادر، بيروت، 1887 م، ص 140؛ الطيار، فهد بن عايش، فتح مدينة القسطنطينية، النادي الأدبي، تبوك، 2002 م، ص 9 - 13.

² الجيوبولتيك: يقصد به مجال دراسة تأثير البيئة الطبيعية، والعوامل الجغرافية على الخصائص، والظواهر، والمؤثرات، والتطورات السياسية لأي شعب أو دولة، في أي زمان أو مكان، وكذلك في تفاعلها مع بعضها البعض. والجغرافيا السياسية في هذا المقام تؤدي دوراً مهماً، بل وحاسماً في دراسة الاستراتيجية السياسية، والاستراتيجية العسكرية، وكثيراً ما تركز هذه على مفاهيم المجال الحيوي، والتنبؤات الجغرافية، كعناصر رئيسة في تحديد الأولويات عند الدول.

- منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج النقدي-التحليلي، من خلال تحليل الروايات التاريخية ومقارنتها، مع توظيف المنهج الجيوبولتيكي في تفسير الأحداث، والاستفادة من المناهج الوصفية عند الحاجة.

- حدود البحث:

يقتصر البحث زمنياً على الفترة الممتدة من المحاولات الإسلامية المبكرة لفتح القسطنطينية حتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، ومكانياً على مدينة القسطنطينية ومحيطها الإقليمي وتأثيراتها في العالم المتوسطي.

المبحث الأول: محاولات المسلمين فتح القسطنطينية قبل العثمانيين:

1 : الدوافع الدينية والسياسية لمحاولات الفتح:

لقد حظيت القسطنطينية بمكانة خاصة في الوعي الإسلامي منذ العصور الأولى، ويرجع ذلك إلى ما ورد في بعض الروايات التي بثرت بفتحها، طبقاً لإحدى الروايات المنسوبة إلى الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) والذي قال: " لتفتحن القسطنطينية، فلنعم الأمير أميرها، ولنعم الجيش ذلك الجيش " (ابن كثير، 1997 م، 9، ص 220)، وهو ما منح هذا الهدف بعداً دينياً ومعنوياً، إلى جانب أهميته السياسية والعسكرية (الكياي، (د-ت)، 2، ص ص 70 - 71). غير أن اختزال هذه المحاولات في البعد الديني وحده يُعد تبسيطاً غير دقيق (الدوري، 2000، ص 45)، إذ إن الموقع الجغرافي للمدينة جعلها مفتاحاً استراتيجياً يربط بين آسيا وأوروبا، ومركزاً حيوياً للتحكم في طرق التجارة والملاحة (توينبي، 1983، ص 188). فإن المسلمين منذ العصور الإسلامية المبكرة، أخذوا في تنفيذ هذه المقولة. فالمصادر التاريخية تشير إلى أن المسلمون قد حاولوا فتح مدينة القسطنطينية إحدى عشرة مرة قبل أن يتمكن السلطان العثماني محمد الفاتح من ذلك (أرسلان، (د-ت)، ص 215؛ البحراني، 2009، ص 61). وقد أدركت الدولة الأموية هذه الأهمية مبكراً، فسعت إلى تطويق النفوذ البيزنطي في شرق البحر المتوسط، وكانت القسطنطينية تمثل قلب هذا النفوذ. لذلك جاءت المحاولات الأموية لفتح المدينة في إطار صراع استراتيجي طويل الأمد، لا مجرد حملات عسكرية معزولة.

2 : المحاولات الأموية لفتح القسطنطينية:

طبقاً لإحدى الروايات المنسوبة إلى الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، والذي قال: " لتفتحن القسطنطينية، فلنعم الأمير أميرها، ولنعم الجيش ذلك الجيش " (أرسلان، (د - ت)، ص 215؛ البحراني 2009م، ص 61). فإن المسلمين منذ العصور الإسلامية المبكرة، أخذوا في تنفيذ هذه المقولة. فالمصادر التاريخية تشير إلى أن المسلمون قد حاولوا فتح مدينة القسطنطينية إحدى عشرة مرة قبل أن يتمكن السلطان العثماني محمد الفاتح من ذلك، منها سبعة في القرنين الأولين للإسلام. ترجع أولى المحاولات إلى عهد معاوية بن أبي سفيان والذي قام بإرسال حملة برية وبحرية في عام 48 هـ / 668 م بقيادة سفيان بن عوف، حيث سارت الحملة ووصلت إلى أبواب المدينة، ولكنها فشلت ولم تتمكن من فتح المدينة (بحري، 1989 م، ص 22؛ البحراني، 2009، ص 61). وعلى الرغم من هذا الفشل وفقدان الكثير من الجنود والسفن، إلا الحملات الإسلامية ظلت لعدة سنوات وهي تقوم بعمليات حربية واسعة ضد أساطيل المدينة، لكنها لم تتمكن فعلياً من اختراق دفاعاتها.

ثم أرسل سليمان بن عبد الملك حملة في عام 99 هـ / 719 م (البحراني، ص 22)، جمع فيها صفوة قادته وجنده، فضلاً على تزويدهم بأحدث الأسلحة، لكن المدينة ظلت عصية على المسلمين. وفي عهد مسلمة بن عبد الملك حاول المسلمون فتح المدينة مرة أخرى، واستطاعوا أن يقتحموا عدة مدن واقعة في الطريق إلى القسطنطينية مثل سارديس؛ برجامة؛ وأبيدوس (أرسلان، ص 215). بيد إن هذه الحملة قد فشلت أيضاً نتيجة لعدة أسباب لعل أهمها: قوة الدفاعات البرية، والبحرية للقسطنطينية؛ فضلاً عن نقشي الأمراض بين الجنود المسلمين مثل مرض الطاعون.

وفي الوقت الذي منيت فيه كل هذه الحملات بالفشل، استطاع ليو الثالث بعد عدة سنوات، وبفضل تحالفه مع البلغار من تحقيق الانتصار على القوات الإسلامية في معركة أكرونيون 122 هـ / 740 م

(باربارو، 2002 م، ص 10). ومن هنا، تمكن البيزنطيون من التحول من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم على القواعد الإسلامية في البر، والبحر.

3: سياسة العباسيين تجاه القسطنطينية:

مع قيام الدولة العباسية، تغيرت الاستراتيجية الإسلامية تجاه القسطنطينية. فقد انصب اهتمام العباسيين على تثبيت أركان دولتهم داخلياً، وإدارة صراعاتهم الإقليمية، لا سيما مع البيزنطيين على أطراف آسيا الصغرى، دون السعي إلى حصار القسطنطينية نفسها. ويبدو أن العباسيين استفادوا من إخفاقات الأمويين، فاخترتوا سياسة الاستنزاف العسكري والاقتصادي، بدلاً من المواجهة المباشرة. وقد أسفرت هذه السياسة عن إنهك الإمبراطورية البيزنطية، وأجبرتها في بعض الفترات قام يرين 790 – 802 م على دفع الجزية، في عهد الخليفة هارون الرشيد، وهو ما يعكس نجاحاً سياسياً، وإن لم يُتَوَّج بفتح المدينة (الطيار، ص ص 23-24).

يتضح من خلال هذا العرض أن فشل المحاولات الإسلامية المبكرة لفتح القسطنطينية لا يعود إلى ضعف الإرادة أو الإمكانيات، بل إلى تعقيدات جيوبوليتيكية وعسكرية بالغة، أبرزها الموقع الحصين للمدينة، وتفوق البيزنطيين البحري، وتشابك التحالفات الإقليمية، وقد شكّلت هذه التجارب أساساً مهماً استفاد منه العثمانيون لاحقاً في تحقيق الفتح النهائي سنة 1453م.

المبحث الثاني: الفتح العثماني للقسطنطينية سنة 1453م في ضوء التحليل الجيوبوليتيكي:

طالما أن فتح مدينة القسطنطينية كانت عضية على كل الجيوش العربية، وكانت دفاعاتها منيعة عليه، فإنه علينا أن نطرح السؤال التالي: لماذا أخذ العثمانيون أساساً في محاولات فتح المدينة؟ حقيقة، كان العثمانيون منذ أول نشأة دولتهم، قد التفتوا للأهمية الجيوبوليتيكية التي تحتلها هذه المدينة، وقد أسهب الأمير شكيب أرسلان في وصف ذلك (أرسلان، ص 220)، وتبعه مؤرخون آخرون. وفي الواقع، إن العثمانيين، كانوا من حيث المبدأ، قد اختلفوا عن الأمويين والعباسيين في تنفيذ خططهم الساعية للسيطرة على هذه المدينة.

طبقاً للقاعدة الجيوبوليتيكية فإنه من الطبيعي أن يبدأ العثمانيون بالتفكير في توسيع رقعة دولتهم على حساب البيزنطيين. وبالفعل وبداية من القرن الثالث عشر بدأ ميزان القوى بالتحول لصالح العثمانيين، ففي الوقت الذي ازدادت فيه ضرباتهم البحرية، والبرية ضراوة، خبث مقاومة البيزنطيين إلى درجة كبيرة، مدفوعة بعدة عوامل داخلية وخارجية.

1: القسطنطينية في الاستراتيجية العثمانية:

في الواقع لم يكن اهتمام العثمانيين بالقسطنطينية نابغاً من دافع ديني أو رمزي فحسب، بل ارتبط منذ المراحل الأولى لنشأة الدولة العثمانية بإدراك عميق لأهمية الموقع الجغرافي للمدينة في تشكيل موازين القوى الإقليمية. فالقسطنطينية تمثل عقدة جغرافية تتحكم في حركة الملاحة بين البحر الأسود والبحر المتوسط، وتفصل – في الوقت ذاته – بين المجالين الآسيوي والأوروبي، كان العثمانيون – كما ذكرنا أعلاه – منذ أن نشأة دولتهم، قد التفتوا للأهمية الجيوبوليتيكية التي تحتلها هذه المدينة، وهو الأمر ذاته بالنسبة للخلفاء الأمويين، والعباسيين.

وظهر التطور في السياسة العثمانية منذ القرن الرابع عشر بالسيطرة على المناطق المحيطة بالقسطنطينية كانت شرطاً مسبقاً لأي محاولة ناجحة لفتحها، لذلك ركّز العثمانيون على إخضاع مدن الأناضول الغربية، ثم التوسع في البلقان، مما أتاح لهم تطويق المدينة برّاً وبحراً، وهو الأمر الذي لم تتمكن القوى الإسلامية السابقة من تحقيقه. ومع اعتلاء السلطان مراد الأول للعرش في 1359 – 1389م، توسعت دائرة الفتوحات العثمانية لتشمل مدن أدرنه، وفيليبوس في أعوام 1361 م؛ و 1362م. ثم خلفه ابنه بايزيد الأول 1389 – 1402 م، دافعاً بعجلة الفتوحات نحو مراحل متقدمة (بحري، ص ص 24-25).

2: التحولات الإقليمية وموازن القوى قبل 1453م:

شهدت المنطقة قبيل فتح القسطنطينية تحولات عميقة أسهمت في ترجيح الكفة لصالح العثمانيين. فمن جهة، كانت الإمبراطورية البيزنطية تعاني من تدهور اقتصادي حاد، وتراجع ديمغرافي، وانقسامات سياسية ودينية داخلية، انعكست في ضعف قدرتها على تعبئة الموارد البشرية والعسكرية اللازمة للدفاع عن العاصمة. ومع أن العثمانيين قد تعرضوا لعدد من المشاكل الخارجية، خاصة تلك التي سببها تيمورلنك، والذي أنزل بهم هزيمة في موقعة أنقرة عام 1402 م، والتي كانت لها انعكاسات عميقة على السياسة الخارجية للدولة العثمانية (بروي، 1986، ص580). إلا أنهم قد أصبحوا أكثر واقعية في تنفيذ سياستهم، وخططهم في التوسع، فقد فتحت هذه أمامهم أفاقاً للتمتع أكثر في تحركاتهم في المنطقة، واستغلال تكويناتها الجغرافية، والقوى الاجتماعية الفاعلة في خدمة مصالحهم (بحري، ص 25).

ومن جهة أخرى، استفاد العثمانيون من حالة التفكك التي سادت أوروبا الشرقية والبلقان، ومن التنافس بين القوى الكاثوليكية والأرثوذكسية، الأمر الذي حال دون تشكل جبهة مسيحية موحدة قادرة على تقديم دعم فعال للقسطنطينية. ويبدو أن هذا العامل لعب دوراً حاسماً في عزل المدينة سياسياً، وهو ما يُعد من منظور جيوبولتيكي شرطاً أساسياً لنجاح أي حصار طويل الأمد، بناءً على ذلك، ومن جهة أولى، قام سليمان ابن بابيزيد الأول بالتوقيع على اتفاقية مع يوحنا السابع باليولوغوس في عام 1403 م (باربارو، ص 23)، قدم من خلالها عدة تنازلات لكل من يوحنا، وجنوى، والبندقية، والصرب.

3: العامل العسكري والتقني في سياق جيوسياسي:

لا يمكن إنكار الدور الذي لعبه التطور العسكري في نجاح العثمانيين، غير أن التعامل معه بوصفه عاملاً مستقلاً، فامتلاك المدافع الثقيلة، وتطوير أساليب الحصار، لا يكتسب دلالة حقيقية إلا حين يوضع في سياقه الجيوبولتيكي. أُنسبت سياسة الدولة العثمانية في عهد محمد الأول 1413 – 1421 م، ومراد الثاني 1421 – 1451 م (توينبي، ص184)، بالجنوح إلى الهدوء، مكتفية بإصلاح الأمور الداخلية ولكن مراد الثاني لم يخفي تطلعاته في التوسع مجدداً (بروي، ص581)، خاصة بعد أن عقد معاهدة مع مانويل في عام 1424 م، استطاع من خلالها أن يجبر مانويل على التنازل على تلك الامتيازات الواسعة التي حصلت عليها بيزنطة، وهو الأمر الذي جعل مراد يتوجه من جديد إلى التوسع، وفتح القسطنطينية الهدف النهائي للعثمانيين (هويدي، 1987، ص31) وقد ساعده في ذلك، نظام الدفشرمة (جنود السلطان) ³ الذي قام بتطويره.

كانت كل المحاولات التي قام بها مراد الثاني، قد أفلحت في تشديد الحصار حول القسطنطينية، وهو ما جعل السلطان محمد الثاني في عام 1453 م، يتمكن أخيراً من فتح القسطنطينية، وجعلها عاصمة لخلافته (اوزتونا، 1988، ص120). وفي المقام الأول، فإن العثمانيين كانوا يسعون إلى أن تتحول دولتهم إلى دولة ذات توجه عالمي، وكان هو الهدف الرئيس الذي سعوا إلى تحقيقه. وبفضل السيطرة على ضفتي مضيق البسفور، تمكن العثمانيون من الربط بين الأراضي العثمانية في آسيا الصغرى، وتلك التي اكتسبوها في القارة الأوروبية (سيد رضوان، 1982 ص 20).

لقد استفاد العثمانيون من سيطرتهم على مضيق البسفور في الحد من وصول الإمدادات إلى المدينة، ولا سيما بعد تشييد قلعة (روملي حصار) التي مكنتهم من التحكم شبه الكامل في حركة الملاحة. وبذلك تحول التفوق التقني إلى أداة فعالة ضمن استراتيجية تطويق شاملة، لا مجرد إنجاز عسكري معزول.

4: القيادة السياسية وحدود التفسير الفردي:

غالباً ما تُعزى نتائج فتح القسطنطينية إلى شخصية السلطان محمد الثاني، ويُنظر إليه بوصفه العامل الحاسم في هذا الحدث. غير أن هذا التفسير، على الرغم من أهميته، ينطوي على قدر من التبسيط المفرط. فالقيادة الفردية لا يمكن أن تُنتج نتائج استراتيجية كبرى بمعزل عن بنية سياسية وإدارية وعسكرية قادرة

³ يقوم هذا النظام على أخذ صغار الصبيان من الصرب والكرواتيين، والألبان، وتدريبهم على فنون القتال وتعليمهم الإسلام وعلومه. توينبي، أرنولد، تاريخ البشرية، ترجمة نقولا زيادة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1983 م، ج2، ص187.

على تحويل القرار إلى واقع عملي. انطلاقاً من المعطيات التاريخية المتوفرة فإن الطريقة التي تم بها الفتح تبدو في صورتها العامة كالتالي:

إن سيطرة العثمانيين على بروصة 1326 م، وأزنك 1331 م، وازمت عام 1337 م، وجليبولي 1353 م قد فتحت أمامهم المجال للتوسع في المنطقة (توينبي، ص 184). في حين أنهم وبسيطرتهم على أدرنه 1361 م، كانوا قد تمكنوا من أحكام الطوق حول مدينة القسطنطينية (توينبي، ص 187). ومثلما كانت صقلية خلال العصور الإسلامية المبكرة مفتاح دخول العرب إلى أوروبا⁴. فإن دخول القسطنطينية كان هو العامل الرئيس والحاسم الذي مكن العثمانيين من التوسع في أرجاء كبيرة من أوروبا. وهنا نلاحظ، أهمية المبدأ الجيوبولتيكي الذي اتبعه العثمانيون، فقد تمكنوا من توسيع دائرة نفوذهم، من خلال سيطرتهم على كل المناطق المحيطة بمدينة القسطنطينية، ومن ثم العمل على تضيق الخناق عليها، الأمر الذي أدى إلى سقوطها أثر الحملة التي قادها محمد الفاتح.

ويبدو أن محمد الثاني ورث منظومة دولة مكتملة نسبياً، تمتلك جيشاً منظماً، ونظماً إدارياً مركزياً، وقدرة على حشد الموارد، وهو ما أتاح له تنفيذ مشروع الفتح ضمن إطار مؤسسي واضح. ومن ثم، فإن نجاح الفتح يفهم بوصفه نتاجاً لتفاعل القيادة مع بنية الدولة، لا نتيجة لعبقيرية فردية منعزلة. كان العثمانيين قد تمتعوا بامتيازات فيما يتعلق بالموارد الإستراتيجية، وهو ما ساعد على بروز قيادة قوية، تمكنت من تثبيت دعائم سلطات إدارية فاعلة. فقه العثمانيون وكما يرى كانت ترتكز أساساً على تطويع التركمانيين وعلى جماعة من الذين اعتنقوا الإسلام، وعلى جماعات من المسيحيين الذين كانوا يقطنون في المناطق التي انتزعتها من الإمبراطورية البيزنطية (توينبي، ص 187)، وقد جاء استمالة التركمانيين بفضل الطرق الصوفية، وهي مؤسسة عول عليها العثمانيون كثيراً في تحقيق أهدافهم. كما أنه، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نغفل على حنكة محمد الفاتح، وعبقريته العسكرية (أرشيبالد، (د-ت)، ص 27).

لقد روى المؤرخون المعاصرون – البيزنطيون واللاتين – عن الخطط الحربية التي قام السلطان محمد الفاتح بتنفيذها، كنقل السفن برأ، وإنزالها عن نحو مباحث في خليج القرن الذهبي. فضلاً على تشييده للجسر الخشبي ما بين بيراي والقسطنطينية، وعن آلات الحصار الجديدة التي اعترف المؤرخون بفضلها في ذلك (باربارو، ص ص 33-34).

لقد مثلت روماني حصار أو قلعة الروم، التي قام محمد الفاتح بتأسيسها عند مضيق البسفور، مثلاً فريداً للعبقيرية الإستراتيجية التي اتصف بها العثمانيون، فقد مكنته من مراقبة تحركات جيوش مملكة طرابزون (سيد رضوان، ص 21)، وكذا البيزنطيين وحلفائهم، والحد من تحركاتهم في المضيق، والبحر الأسود، ومن ثم توجيه ضربات خاطفة، وسريعة، وفعالة لهم، وتم كل ذلك بواسطة المدافع والمجانيق. إذن، فالمبدأ الجيوبولتيكي الذي اتبعه العثمانيون كان عاملاً حاسماً في نجاحهم، وكذا كان تحركهم السريع في بحر مرمرة، متخذين من قاعدة جليبولي نقطة انطلاق لقواتهم البحرية، قد حققوا من خلاله عدة مكاسب: فقد تمكن العثمانيون من السيطرة على كل المنافذ البحرية المؤدية إلى مدينة لقسطنطينية سواء أكانت في بحر مرمرة، أم في البحر الأسود، وبالتالي منعوا أي مساعدة من الوصول إلى القسطنطينية، وبفعل هذين العاملين مجتمعين، تمكن العثمانيون في عام 1453 م، من إنزال الهزيمة بالجيش البيزنطي في القسطنطينية، وقد صاحب ذلك، عدة نتائج، لعل أهمها التوسع، والحرب.

يُظهر التحليل الجيوبولتيكي لفتح القسطنطينية سنة 1453م أن هذا الحدث لم يكن وليد لحظة عسكرية حاسمة فحسب، بل جاء نتيجة مسار طويل من التحولات الجغرافية والسياسية والعسكرية. فقد استطاع العثمانيون، على خلاف القوى السابقة، تحقيق تطويق شامل للمدينة، وعزلها إقليمياً، واستثمار التفوق العسكري ضمن استراتيجية متكاملة. وبهذا المعنى، فإن فتح القسطنطينية يُعد نموذجاً واضحاً لتداخل الجغرافيا والسياسة في صناعة التحولات التاريخية الكبرى.

⁴ حسب أرشيبالد لويس فإن فتح صقلية كان أول انتصار بحري للمسلمين في عالم البحر الأبيض المتوسط، وقد تمكنوا من فتحها على الرغم من استماتة البيزنطيين في الدفاع عنها، ونتيجة لذلك صارت البحرية العربية الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط تنطلق ثلاث محاور رئيسية: الأول، الأندلس، الثاني، المغرب وصقلية، الثالث، كريت وسوريا ومصر. لويس، أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط 500 – 1100 م، ترجمة أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د-ت)، ص 27.

المبحث الثالث: الآثار السياسية والاقتصادية والفكرية لفتح القسطنطينية في القرن الخامس عشر:

1: الآثار السياسية وإعادة تشكيل النظام الإقليمي:

أدى فتح القسطنطينية سنة 1453م إلى إحداث تحوّل جذري في الخريطة السياسية لشرق البحر المتوسط وأوروبا الشرقية. فقد مثل سقوط المدينة نهاية فعالية للإمبراطورية البيزنطية، التي كانت، رغم ضعفها في قرونها الأخيرة، تمثل عنصر توازن رمزي وسياسي في النظام الإقليمي الوسيط. وبانهيار هذا الكيان، خلا المجال أمام الدولة العثمانية لتملأ الفراغ السياسي الناتج، وتتحول تدريجياً إلى قوة إمبراطورية ذات امتداد عابر للقارات.

ومن منظور جيوبوليتيكي، فإن نقل العاصمة العثمانية من أدرنه إلى القسطنطينية لم يكن قراراً رمزياً بقدر ما كان خطوة استراتيجية هدفت إلى ترسيخ السيطرة على مفاصل الحركة البرية والبحرية في المنطقة. فالعاصمة الجديدة أتاحت للعثمانيين إدارة ممتلكاتهم الأوروبية والآسيوية من مركز واحد، وهو ما عزّز من تماسك الدولة، وسهّل عمليات التوسع اللاحقة في البلقان ووسط أوروبا (برنارد، 1982، ص 36). عندما فتح العثمانيون القسطنطينية فإنهم قد أعلنوا عن قيام نظام عالمي جديد، إذ نجح العثمانيون في القضاء على إحدى أهم القوى المؤثرة في العصور الوسطى، والتي ظلت لأكثر من إحدى عشر قرناً من الزمان تمارس دوراً مؤثراً في عالم العصور الوسطى، وهي الدولة البيزنطية.

بداية من عام 1453 م، نقل العثمانيون عاصمتهم من أدرنه إلى مدينة القسطنطينية، والتي أصبحت تعرف باسم إسلام بول، أي مدينة الإسلام. وصارت مرفأً تجارياً للعثمانيين، الأمر الذي أدى إلى ازدهار تجارتهم، وتنامي قوتهم البحرية، حتى صاروا أقوى دولة بحرية في البحر الأبيض المتوسط (فخر الدين، 1981، ص 31). لقد تمكن العثمانيون من التوغل في منطقة البلقان بسرعة فائقة، واستطاعوا أن يجتازوا نهر الدانوب، وتمكنوا من احتلال مدينة أثينا في عام 1456 م. وصارت مناطق نفوذهم تشمل الجبل الأسود، وألبانيا، والمجر، ورومانيا، وجنوبي بولونيا، وأجزاء من النمسا. وأصبحوا يهددون سيادة المدن التجارية الإيطالية، جنوى والبندقية.

وفي سياق آخر، وبينما كان النفوذ الإسلامي يمتد في آسيا الصغرى، والبلقان، ويعلن سيطرته على الحوض الشرقي للمتوسط. كانت الصورة في الحوض الغربي مغايرة تماماً، فقد سقطت مدينة غرناطة آخر معقل المسلمين في الأندلس في عام 1492 م (اليوسف، 1969، ص ص 240-255)، تحت ضربات الحملة التي قادها كل من إيزابيلا وفردناند. ومثلما هو الحال تماماً بالنسبة للسقوط القسطنطينية بأيادي العثمانيين، غدا سقوط غرناطة حدثاً له تداعياته وأثاره العميقة في منطقة حوض البحر المتوسط، بشكل خاص، والعالم بشكل عام، فقد انتهى دور العرب في التاريخ العالمي، وبدأ عصر العثمانيين والأوروبيين. وكان الأوروبيون، بشكل عام، وبفضل البوصلة، والبارود، والسفن ذات الأشرعة قد أعلنوا سيطرتهم على النظام العالمي بأكمله.

هنا، لابد من الإشارة إلى أن هذا الفتح قد شكل ضربة لنظرية التمرکز الأوروبي⁵، والتي تأخذ تسلسلاً كرونولوجياً وتاريخياً يبدأ باليونان القديمة، ثم روما، ثم أوروبا الإقطاعية، وأخير المرحلة الرأسمالية. وبالتالي صارت الأدبيات التاريخية والسياسية الأوروبية عمداً، بشكل أو بآخر، تهمش الإمبراطورية البيزنطية، والتي يبقى انهيارها بسقوط القسطنطينية مأخذاً حجباً للتاريخ الأوروبي، وهو مأخذ يعود لكون أن أوروبا قد تخلت للإسلام العثماني على ميدان مسيحي منشق، فقط لأنه رفض الخضوع لهيمنة روما، وهي مصدر كل سيادة في العصور الوسطى.

عموماً، كان هذا الحدث قد شجع العثمانيون على مواصلة تنفيذ طموحهم في التوسع، والالتفاف حول أعدائهم، والقضاء عليهم (فيشر، 2001، ص 89). الأمر الذي أدى إلى وصولهم لمدينة فيينا،

⁵ هذا، ويعتبر صامويل هنتجتون من أبرز أنصار، ودعاة هذه النظرية، حيث يرى بأن ثمة سمات فارقة للغرب الأوروبي، تميزهم على غيرهم من الشعوب، ولعل أهمها: التراث الكلاسيكي الإغريقي والروماني؛ و المسيحية الغربية الكاثوليكية، والبروتستانتية، مستبعداً منها الأرثوذكسية؛ واللغات الأوروبية. كما أن مؤلفات لوبيز، وفرناند بروديل تضم الكثير من الأفكار التي بنيت عليها هذه النظرية. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: هنتجتون، صامويل، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط 2، (د - م)، 1999 م؛ لوبيز، روبير، ثورة العصور الوسطى التجارية 950 - 1350 م، ترجمة محمود أبو صوة، منشورات ألجا، مالطا، 1997 م؛ بروديل، فرناند، تاريخ وقواعد الحضارات، ترجمة حسين الشريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999 م.

وحصارها مرتين أعوام 1529 و 1683 م (بروي، ص 584). وتمكن العثمانيون نتيجة لفتح القسطنطينية من السيطرة على ضفتي البسفور، والربط بين الأراضي العثمانية في آسيا الصغرى، والممتلكات العثمانية الحديثة في القارة الأوروبية.

كما أسهم الفتح في إخلال ميزان القوى القائم بين القوى المسيحية في المنطقة، إذ باتت المدن التجارية الإيطالية، وعلى رأسها البندقية وجنوى، مضطرة لإعادة صياغة علاقاتها السياسية مع الدولة العثمانية على أساس المصالح التجارية، لا التفوق العسكري، وهو ما يعكس انتقال المبادرة الاستراتيجية من أوروبا إلى العثمانيين في الحوض الشرقي للمتوسط. علاوة على ذلك، ومهما كان الأمر، فإنه يمكن أن نختزل تداعيات فتح العثمانيين للقسطنطينية من خلال المحاور التالية: البابوية: الفكر الغربي الأوروبي؛ والنشاط التجاري للأساطيل الأوروبية، وكذا من خلال موقف الكنيسة الأرثوذكسية.

فيما يتعلق بالبابوية، فيمكن رصد تداعيات السقوط عليها من خلال دعوة البابا نيقولا الخامس في سبتمبر من عام 1453 م، إلى ضرورة التعجيل بإرسال حملة صليبية جديدة لاستعادة المدينة من الأتراك، وقد أمر بإعادة فرض ضريبة العشر لتمويل تلك الحملة، لكن دعوته لم تجد أذانا صاغية من جانب القوى الأوروبية في الغرب. بعد ذلك، عمل البابا كالستوس الثالث في نحو عام 1455 م على فرض ضريبة العشر من جديدة، من أجل تمويل أسطول حربي بحري يتم من خلاله استعادة المدينة، لكنه في الواقع لم ينجح سوى في الحصول على بعض الجزر في بحر إيجه، سرعان ما تمكن العثمانيون من استردادها (فريد بيك، 2006، ص 165). موقف البابوية العدائي هذا، يمكن تفسيره بأنهم قد اعتبروا القسطنطينية بمثابة الدرع الواقعي، أو الحصن الشرقي والذي عمل ولمدة تسعة قرون كاملة على حماية الغرب من هجمات القبائل الآسيوية المهاجرة، كما أنها من نواح أخرى، كانت معقلاً للمسيحية الشرقية، والتي كانت تشكل امتداداً طبيعياً للمسيحية الغربية (طقوش، 2008، ص ص 113-114).

2: الآثار الاقتصادية والتحويلات في طرق التجارة:

شكل فتح القسطنطينية نقطة تحول حاسمة في تاريخ التجارة الدولية خلال القرن الخامس عشر. فالسيطرة العثمانية على المدينة، وما تبعها من إحكام النفوذ على المضائق البحرية، مكنت الدولة العثمانية من التحكم في أهم طرق التجارة بين الشرق والغرب، ولا سيما تلك المرتبطة بتجارة التوابل والحريز. ونتائج متباينة لفتح القسطنطينية يمكن ملاحظتها على النشاط الاقتصادي (خليل، 2007، ص 121)، والتنافس التجاري في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولعل أهم مظاهر ذلك كان بين العثمانيين والمدن التجارية الإيطالية جنوى والبندقية. لقد أدرك تجار هاتين المدينتين بأن السلطان محمد الفاتح ومن خلال تأسيسه لقلعة الروم في عام 1452 م، كان ذا بعد استراتيجي حقيقي، فقد فرضت ضريبة المرور على تجارها إلى موانئ البحر الأسود، وبالتالي صار نشاطهم التجاري في هذه المنطقة محدوداً جداً.

وبعد نجاح العثمانيين في السيطرة على القسطنطينية تمكنوا من أحكام طوقهم على المدينتين، الأمر الذي عجل بهما إلى عقد اتفاقيات تجارية واسعة. فجنوى تمكنت من توقيع اتفاقية تجارية تنص على أن يتم منح تجارها عدة امتيازات، من بينها دفعهم لنفس قيمة الجمارك التي كانوا يدفعونها قبل سقوط القسطنطينية. بينما نجحت البندقية في إبريل من عام 1454 م من التوقيع على اتفاقية مع العثمانيين نصت على أن يدفع تجارها رسوماً جمركية تبلغ حوالي 2 %، وأن تمنح التجار العثمانيين في البندقية والأراضي الخاضعة لها نفس الامتيازات (الصلابي، 2006، ص ص 145-146).

وفي السياق ذاته، قامت مدينة فلورنسا هي الأخرى، بعقد عدد من الاتفاقيات التجارية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع العثمانيين، وتم لها ذلك عبر إرسال أسطول تجاري إلى القرن الذهبي بعد سقوط القسطنطينية، كما أنها استقبلت سفارة عثمانية في أراضيها، في رغبة منها لإقامة علاقات ودية، وربما كان وقوف فلورنسا على الحياد، وعدم تقديمها لأي مساعدة للقسطنطينية أثناء حصار العثمانيين لها، دور كبير في نجاحها في ذلك.

الآثار الاقتصادية الأكثر تجلياً يمكن تتبعها من خلال ما قام به تجار البرتغال وإسبانيا، فعندما بسط العثمانيون سيطرتهم على آسيا الصغرى، كان من الطبيعي أن يتحكموا بالمنافذ التجارية في الواقعة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وكان قد ساعدهم في ذلك قوة أسطولهم. هذا الأمر دفع بالتجار البرتغاليين،

والأسبان إلى التفكير في إيجاد طرق ملاحية جديدة بعيدة عن مناطق النفوذ العثماني، ومن هنا أخذ هؤلاء، بالقيام بالخروج من منطقة البحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق، مروراً بغرب أفريقيا، معلنة بداية حركة الكشف الجغرافية (صفوت ، 1984، ص ص 85- 110).

وقد أدركت القوى التجارية الأوروبية، خصوصاً البندقية وجنوى، أن سقوط القسطنطينية لا يعني نهاية نشاطها التجاري بقدر ما يفرض عليها التكيف مع واقع سياسي جديد. لذلك سعت هذه المدن إلى عقد اتفاقيات تجارية مع العثمانيين تضمن استمرار مصالحها، ولو بشروط أقل ملاءمة من السابق. ويظهر هذا السلوك البراغماتي أن الفتح لم يؤد إلى قطيعة اقتصادية، بل إلى إعادة تنظيم شبكات التجارة ضمن ميزان قوى جديد. وفي السياق ذاته، قامت مدينة فلورنسا هي الأخرى، بعقد عدد من الاتفاقيات التجارية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع العثمانيين، وتم لها ذلك عبر إرسال أسطول تجاري إلى القرن الذهبي بعد سقوط القسطنطينية، كما أنها استقبلت سفارة عثمانية في أراضيها، في رغبة منها لإقامة علاقات ودية، وربما كان وقوف فلورنسا على الحياد، وعدم تقديمها لأي مساعدة للقسطنطينية أثناء حصار العثمانيين لها، دور كبير في نجاحها في ذلك.

غير أن الأثر الاقتصادي الأعمق تمثل في دفع القوى الأوروبية الغربية، ولا سيما البرتغال وإسبانيا، إلى البحث عن طرق تجارية بديلة بعيداً عن مناطق النفوذ العثماني. ومن هنا، يمكن القول إن فتح القسطنطينية أسهم، بصورة غير مباشرة، في انطلاق حركة الكشف الجغرافية، التي غيرت دورها بنية الاقتصاد العالمي في القرون اللاحقة. الآثار الاقتصادية الأكثر تجلياً يمكن تتبعها من خلال ما قام به تجار البرتغال وإسبانيا، فعندما بسط العثمانيون سيطرتهم على آسيا الصغرى، كان من الطبيعي أن يتحكموا بالمنافذ التجارية في الواقعة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وكان قد ساعدهم في ذلك قوة أسطولهم. هذا الأمر دفع بالتجار البرتغاليين، والأسبان إلى التفكير في إيجاد طرق ملاحية جديدة بعيدة عن مناطق النفوذ العثماني، ومن هنا أخذ هؤلاء، بالقيام بالخروج من منطقة البحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق، مروراً بغرب أفريقيا، معلنة بداية حركة الكشف الجغرافية.

3: الآثار الفكرية والدينية:

على الصعيد الفكري، يُعدّ فتح القسطنطينية من الأحداث التي أسهمت في تسريع انتقال المعارف الكلاسيكية من الشرق إلى الغرب. فقد أدت حالة عدم الاستقرار التي أعقبت سقوط المدينة إلى هجرة عدد من العلماء البيزنطيين نحو إيطاليا، حاملين معهم تراثاً معرفياً إغريقياً أسهم في تغذية حركة النهضة الأوروبية. ومع ذلك، فإن ربط النهضة الأوروبية بسقوط القسطنطينية وحده يظل تفسيراً جزئياً، إذ إن هذه الحركة كانت نتيجة تراكمات فكرية واقتصادية سابقة.

وفيما يتعلق بالفكر الغربي الأوروبي في نهايات العصور الوسطى، فإنه يمكن القول بأنه عندما قام العثمانيون بمحاصرة القسطنطينية ، ومن ثم فتحها، أخذ العلماء والمفكرون المسيحيون بالهجرة باتجاه الغرب نحو إيطاليا تحديداً. وقد حمل هؤلاء معهم معارف عصرهم، وعلومه، والبعض من هؤلاء كانوا في الواقع (دوسن، 1967، ص 370)، قد قصدوا القسطنطينية في أوقات سابقة، للتعلم في دراسة اللغة الإغريقية، وآدابها، وكذا العلوم الكلاسيكية، والتي كان للعرب سبق في إحيائها، وتطويرها. هنا، اسهم هؤلاء في ظهور ما يعرف بعصر النهضة، والتي يمتد تاريخياً ما بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر الميلاديين، وكانت إيطاليا مسرحاً لعملياته (فيشر، ص 29).

أما دينياً، فقد أنهى الفتح عملياً فكرة الاتحاد الكنسي بين الكنيستين الشرقية والغربية، ورسخ الانقسام بينهما. ويبدو أن سياسة السلطان محمد الثاني تجاه الكنيسة الأرثوذكسية، القائمة على منحها قدرًا من الاستقلال الديني، هدفت إلى كسب ولاء السكان المحليين، وتحييد العامل الديني بوصفه مصدر مقاومة داخلية، وهو ما يعكس وعياً سياسياً يتجاوز الاعتبارات العقائدية الصرفة. قام السلطان محمد الفاتح بتشجيع السكان البيزنطيين في المدينة بالبقاء فيها، وممارسة شعائهم الدينية، ومحمد الفاتح هنا كان على دراية بمدى الكره الذي كان يكنه البيزنطيون لللاتين، والذين كانوا أيضاً، يرفضون فكرة الاتحاد الكنسي الذي دعا إليها مجمع فلورنسا في نحو عام 1429 م، والتي كانت تنص على أن تتوحد الكنيستين الشرقية والغربية. وكان عمل محمد الفاتح هذا، قد أنهى فعلياً فكرة الاتحاد الكنسي، و أكد مبدأ الانفصال التام بين كنيسة

القسطنطينية، وكنيسة روما إلى الأبد، بل أن السكان المحليين من البيزنطيين باتوا ينظرون إليه على كونه حامي الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية (أوزتونا، ص ص139-140).

يتضح من تحليل الآثار السياسية والاقتصادية والفكرية لفتح القسطنطينية أن هذا الحدث أسهم في إعادة تشكيل النظام الإقليمي والدولي في القرن الخامس عشر. فقد انتقلت المبادرة السياسية والاقتصادية في شرق المتوسط إلى الدولة العثمانية، في حين اضطرت القوى الأوروبية إلى إعادة توجيه استراتيجياتها التجارية والسياسية، الأمر الذي مهّد لتحولات عالمية أوسع نطاقاً.

الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى أن فتح القسطنطينية سنة 1453م لم يكن نتيجة عامل واحد معزول، بل ثمرة تفاعل معقد بين الموقع الجغرافي، والتحولات السياسية الإقليمية، والبنية العسكرية والإدارية للدولة العثمانية. وقد أظهر التحليل الجيوبولتيكي أن نجاح العثمانيين يعود أساساً إلى قدرتهم على تطويق المدينة وعزلها إقليمياً، واستثمار التفوق العسكري ضمن استراتيجية شاملة.

كما بيّن البحث أن آثار الفتح تجاوزت الإطار المحلي، لتسهم في إعادة تشكيل موازين القوى في البحر المتوسط، ودفع أوروبا إلى البحث عن بدائل اقتصادية واستراتيجية، كان لها أثر بالغ في تاريخ العالم الحديث. ومن ثم، فإن فتح القسطنطينية يُعد نموذجاً تاريخياً واضحاً لكيفية تداخل الجغرافيا والسياسة في صناعة التحولات الكبرى.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

- المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (1997م)، البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة.
- ابن تغري بردي، يوسف (د-ت)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- القمranيني، سليمان، التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية، دار صادر، بيروت، 1887 م.

ثانياً: المراجع:

- أرسلان، شكيب (د-ت)، حاضر العالم الإسلامي، دار الفكر العربي، بيروت.
- أوزتونا، يلماز (1988 م)، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان سلمان، مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول.
- برنارد، لويس (1982 م)، استنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ترجمة سيد رضوان علي، ط 2، الرياض، دار السعودية للنشر.
- بروديل، فرناند (1999م)، تاريخ وقواعد الحضارات، ترجمة حسين الشريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- توينبي، أرنولد، تاريخ البشرية، ترجمة نقولا زيادة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1983 م، ج 2.
- خليل، إينالجيك (2007 م)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، بيروت، دار المدار الإسلامي.
- الدوري، عبد العزيز (2000 م)، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- دوسن، كرسوفر (1967 م)، تكوين أوروبا، ترجمة سعيد عبد الفتاح عاشور، مؤسسة سجل العرب، القاهرة.
- صفوت، محمد مصطفى (1984 م)، السلطان محمد الفاتح فاتح القسطنطينية، القاهرة، دار الفكر العربي.
- الصلابي، علي محمد (2006 م)، فاتح القسطنطينية السلطان محمد الفاتح وعوامل النهوض في عصره، القاهرة، دار ابن كثير.
- طقّوش، مُحمّد سُهيل (2008)، تاريخ العُثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط 2، بيروت-لبنان، دار النفائس.
- الطيار، فهد بن عايش (2002 م)، فتح مدينة القسطنطينية، النادي الأدبي، تبوك.

- علي، سيد رضوان (1982 م)، السلطان محمد الفاتح: بطل الفتح الإسلامي في أوروبا الشرقية، الدار السعودية، الرياض.
- فريد بك، مُحمَّد (2006 م)، تاريخ الدولة العُثمانيَّة، ط 10، بيروت، دار النفائس.
- فيشر، هربرت (2001 م)، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ترجمة زينب عصمت وأحمد مصطفى، ط 3، دار المعارف، القاهرة.
- الكيالي، عبد الوهاب (د-ت)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، مجلد 2.
- لوبيز، روبير (1997)، ثورة العصور الوسطى التجارية 950 – 1350 م، ترجمة محمود أبو صوة، منشورات ألجا، مالطا.
- هريدي، عبد اللطيف (1987 م)، الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا، دار الصحوة، القاهرة.
- هنتجتون، صامويل (1999 م)، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط 2، دار المعارف، بيروت.
- اليوسف، عبد القادر أحمد (1969م)، العلاقات بين الشرق والغرب، المكتبة العصرية، بيروت.

ثالثاً: الدوريات:

- - البحراني، عماد (2009 م)، "فتح القسطنطينية في عهد السلطان محمد الفاتح 1453 م"، في مجلة كان، العدد 3، السنة الثانية.
- - فخر الدين ، خليل حسن (1981 م)، "محمد الفاتح وملحمة القسطنطينية"، في مجلة الأمة، الكويت، العدد 21.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.